



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

كويتي عيراق

داد كاي بالاي نيكيحادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقيبدي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن سلمي المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

التميز – المدعي – / مجيد حميد عبد العظيم – وكيله المحامي علي السعدي .  
التميز عليه – المدعي عليه – /وزير الدفاع/إضافة/توظيفته – وكيله الموظف الحقوقي نوفل محمد رميض .

#### الإعلاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١ تم إعادته إلى الخدمة حسب الأمر الوزاري المرقم ٦٤٩ لشموله بقانون إعادة المفسولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وذلك للحكم على شقيقه عبد الناصر حميد عبد العظيم نور الياسري بالسجن المؤبد من محكمة الثورة الملقاة وفق المادة (١٧٥) من قانون العقوبات بتهمة الانتماء إلى حزب الدعوة . وأنه لم تحسب له خدمته للمدة الزمنية من تاريخ فصله في ١٩٩٨/٦/١٦ ولحد تاريخ إعادته للخدمة في ٢٠٠٦/٩/١ والغفرة من ٢٠٠٦/٩/١ حتى إقامة الدعوى لإخراض الترقية والعلاوة أسوة بقرانه كما نص على ذلك قانون المفسولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ في المادة الثانية (تحتسب مدة الفصل السياسي وما بعدها من الأسباب الواردة في المادة الأولى من هذا القانون خدمة فعلية لأخراض الترقيع والعلاوة والترقية والتقاعد) ، وأنه قدم العديد من الطلبات التي مراجعه حسب التسلسل توظيفي ولم يحصل على نتيجة ، نظلم المدعي لدى المدعي عليه /إضافة/توظيفته بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٥ ، أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٥ ونتيجة المرافعة الحضورية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ وبعيد الاضطرارة (٢٠١١/ق/١٩٣) الحكم برد دعوى المدعي . طعن المدعي (التميز) بإلحاح أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٣/١٨ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن الطعن التمييزي مقدم ضمن



كويتي عيراق  
داد كاي بالآي نيئتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ٥٢/تحلية/تسييز/٢٠١٢

المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد بأنه صحيح وموافق للقانون حيث تبين بان المدعي (المميز) يطلب إضافة خدماته التي أداها بصفة ضابط في الجيش العراقي لغرض الترقية والعلوة على أساس قانون المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل الا ان اللجنة المركزية المشكلة في وزارة الدفاع وفق أحكام المادة السادسة من القانون المذكور للنظر في طلبات المفصولين السياسيين استناداً لاحكام المادة السابعة من القانون المنوه عنه رفضت طلبه فطعن بقرارها أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٥/٥/٢٠١١ طلياً بإلغاء قرار اللجنة أعلاه واحتساب خدمته للمدد المشار إليها في عريضة دعواه وحيث ان القانون المنوه عنه أعلاه قد رسم في المادة الثامنة منه طريقاً للطعن في قرارات اللجنة المركزية المشار إليها انفاً أمام اللجنة المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء واختصاصها النظر في الطعون التي يقدمها المفصولون السياسيين على قرارات اللجنة المركزية في وزارة الدفاع وحيث ان الفقرة (ج) من البند خامساً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل قضت بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري للنظر في الطعون في القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للتظلم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن فيها عليه فان نظر هذه الدعوى يقع خارج اختصاص المحكمة المذكورة مما يقتضي ردها من جهة الاختصاص وحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت في هذا الاتجاه وقضت برد الدعوى لتسبب أعلاه عليه فان قرارها يكون صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٨/٥/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا